

Distr.: General  
22 March 2017  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (أ) '٢'

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: التحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات والإنجازات المتحققة في هذا الصدد

التحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات والإنجازات المتحققة في هذا الصدد

موجز أعده الرئيس

١ - في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرت لجنة وضع المرأة، في سلسلة من جلسات التحاور، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية لدورها الثامنة والخمسين، ألا وهو التحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات والإنجازات المتحققة في هذا الصدد (انظر E/CN.6/2014/3). وترأس نائبا رئيس اللجنة، شيلا دُربوزوفيتش (البوسنة والهرسك) وجُنّ سايتو (اليابان) جلسات التحاور تلك.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - وفي إطار الاستعراض المذكور، قدمت الدول الأعضاء الـ ١١ التالية، على أساس طوعي، معلومات عما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات وما تبين لها من ممارسات فضلى ومن وسائل كفيلة بتسريع وتيرة تنفيذ البرامج من خلال الجهود الوطنية والإقليمية: إسبانيا، وإندونيسيا، وبلغاريا، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وسلوفاكيا، وليبيريا، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، ومنغوليا. وأعقب تقديم تلك العروض ردود من الدول الأعضاء التي كانت قد أقامت شراكات مع الدول الأعضاء المذكورة أعلاه. وأدلى أولئك الشركاء بردودهم حسب الترتيب التالي: الأرجنتين وألمانيا، وكندا والنرويج، والبرتغال وأوروغواي، وألبانيا وبولندا، وناميبيا وزمبابوي، وأستراليا وكندا، وسويسرا واليابان، وبلجيكا، وألمانيا وجمهورية كوريا، والنمسا وكازاخستان، والمغرب وكولومبيا.

٣ - واسترعت الملاحظات الافتتاحية التي أبداهها نائب الرئيس والبيان الاستهلاكي الذي أدلت به الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأكشمي بوري، الانتباه إلى الاستعراض المتعلق بالمراحل المبكرة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد مكّن ذلك الاستعراض من تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من منظور جنساني في ما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأقرت بما للاستنتاجات المتفق عليها من تأثير كبير على الإطار المعياري العالمي، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلطت الضوء على الفرصة المتاحة للاستفادة من الدروس المستخلصة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية ابتغاء التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لصالح النساء والفتيات.

٤ - وركزت الدول الأعضاء التي قدمت عروضاً على مجالات العمل التي تناولتها الاستنتاجات المتفق عليها، والتي كانت وثيقة الصلة بالانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وأكد جميع البلدان التي قدمت عروضاً أن الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان المفروضة للنساء والفتيات أمرٌ حيوي لإحراز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة، وأنه ما زالت توجد تحديات وثغرات، وأنه من الضروري اتخاذ إجراءات أشمل نطاقاً لتحقيق المساواة الفعلية. وأشار الكثير من تلك البلدان إلى أنه بالإضافة إلى حظر التمييز الجنساني المنصوص عليه في الدساتير، يستمر إجراء إصلاحات قانونية بغرض التصدي للتمييز الذي يظل قائماً، ولا سيما في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وحقوق المرأة في مجال العمل وحقوقها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أضافت مالطة في عام ٢٠١٤ إلى المادة المتعلقة بمكافحة التمييز في دستورها أحكاماً بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسية، ثم اعتمدت فيما بعد قانوناً ذا صلة بالموضوع حظي بتأييد الحزب الحاكم والحزب المعارض معاً.

٦ - وأبلغت البلدان بأنها عززت التشريعات القائمة وسنت تشريعات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين وأدخلت تحسينات على وسائل إنفاذها تمشياً مع الالتزامات الدولية. فقد اعتمدت بلغاريا، على سبيل المثال، قانوناً جديداً بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في عام ٢٠١٦ لمواءمة تشريعها مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية الأخرى. وأنشأت أيضاً فريقاً عاملاً مشتركاً بين الهيئات الحكومية وعقدت مشاورات للمجتمع المدني من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. أما ليريا فالتحذت تدابير لتحسين إنفاذ القوانين ولمواءمة جهودها مع الجهود الإقليمية، وذلك بإطلاق حملة جديدة لإنهاء زواج الأطفال، تمشياً مع حملة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالموضوع.

٧ - وأقد أعطت البلدان التي قدمت عروضاً الأولوية للتدابير البرنامجية ابتغاء التصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تتعرض لها فئات بعينها. فعلى سبيل المثال، تتعاون منظمات المجتمع المدني البلغارية مع الحكومة على إيجاد تكامل بين تقديم الخدمات والإجراءات الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء المنتميات للفئات الضعيفة، بمن فيهن نساء الأقليات العرقية والنساء ذوات الإعاقة. وحددت المكسيك سبلاً لتذليل الصعوبات المصادفة عند الربط بين حقوق الإنسان المفروضة للسكان الأصليين وحقوقهم المتعلقة بتعدد الثقافات. وأنشأت هيئات المجتمع المدني، بدعم من الحكومة، معهداً للتدريب في مجال حقوق الإنسان لتثقيف خبراء العدالة في جميع أنحاء المنطقة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان التي يُستند إليها في أعمال حقوق الإنسان المفروضة للنساء والفتيات.

٨ - وأشارت البلدان إلى أن هئية بيئة مواتية باتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسية في السياسات والبرامج أمر ذو أهمية بالغة في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد طبق العديد من البلدان تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية رئيسية في طائفة واسعة من مجالات السياسة العامة. وأشارت المكسيك إلى أن نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني قد عزز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومهد السبيل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال. أما إندونيسيا فقد أعدت نهجاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تتبعه في خططها الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي بغية تسريع الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩ - وناقشت البلدان التي قدمت عروضاً التدابير الرامية إلى تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية. وقد مكنت السياسات المتعلقة بإجازة الأمومة وخدمات الرعاية وترتيبات الدوام المرنة النساء من مواصلة العمل طوال مدة الأمومة. وقد أنشأت مالطة صندوقاً استثمارياً معنياً بإجازة الأمومة لضمان أن تكون الإجازة التي تأخذها المرأة مدفوعة الأجر.

أما قانون العمل في سلوفاكيا فيتضمن أحكاماً تتعلق بأشكال الدوام المرن، مما يتيح للمرأة قدراً أكبر من التوازن بين عملها وحياتها الشخصية.

١٠ - وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاستراتيجيات الواسعة النطاق وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، إلى جانب تشريعات محددة تركز على بعض المجالات ذات الأولوية. ففي عام ٢٠٠٢، اعتمدت منغوليا برنامجاً وطنياً للمساواة بين الجنسين من أجل تسريع الإجراءات الخاصة بالالتزامات الجنسانية في الأهداف الإنمائية للألفية وقوانين بشأن العنف العائلي والاتجار بالمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. وتطلعاً إلى عام ٢٠٣٠، أطلقت الجمهورية الدومينيكية استراتيجيتها الإنمائية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي أدمجت المنظور الجنساني في تصميم السياسات العامة وإدارتها. واعتُبر التنسيق في ما بين الوزارات، على نحو فعال وشامل لعدة قطاعات، استراتيجية رئيسية للتنفيذ الناجح.

١١ - وسلط العديد من العروض الضوء على زيادة الاستثمارات في المساواة بين الجنسين وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بوسائل تشمل الميزة المراعية للمنظور الجنساني. وأبلغ المغرب عن نجاح جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ميزانيات جميع البرامج، من خلال وزارة مالىته، وعن نجاح مركزه للامتياز في الإشراف على التنفيذ الفعال للعملية. وقدمت الجمهورية الدومينيكية معلومات عما ترصده من تمويل لتحقيق المساواة وما تخصصه من موارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فئات برنامجية بعينها وفي ميزانيات كل وزارة على حدة.

١٢ - وتبين أن محدودية الموارد المخصصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات شكلت تحدياً رئيسياً خلال العقد الماضي. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأكثر طموحاً، أصبحت الحاجة إلى حشد الموارد الكافية للتنفيذ أشد إلحاحاً. وقدم المشاركون أمثلة على حشد الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سواء على الصعيد الدولي، بواسطة المساعدة الإنمائية الرسمية، أو من خلال القنوات المحلية. فعلى سبيل المثال، قدمت إسبانيا معلومات عن صندوقها المعني بتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد منح هذا الصندوق دعماً للعديد من مبادرات كيانات الأمم المتحدة والبرامج الثنائية في البلدان الشريكة، التي نفذها شركاء من المجتمع المدني الإسباني والدولي. أما جمهورية ترازيا المتحدة فقد حشدت موارد محلية، بواسطة الصندوق الإنمائي للمرأة، للأنشطة التجارية وبناء القدرات.

١٣ - ونفذ بعض البلدان مبادرات لبناء القدرات باعتبارها استثمارات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. فقد عززت ليريا التمكين الاقتصادي للمرأة بالاستثمار في التدريب وبناء القدرات من خلال مشروع يسر سبل كسب العيش والتدريب على المهارات الحياتية للشابات من أجل تيسير انتقالهن إلى العمل المنتج. وعززت جمهورية ترازيا المتحدة الحصول

على التأمين الصحي بزيادة صناديق الصحة المجتمعية وإدخال نظم تكميلية خاصة بالقطاع غير الرسمي، وهو ما يتوقع أن يزيد التغطية لتشمل حوالي ٤٠ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٢٠.

١٤ - وحسنت البلدان آليات الرصد والتقييم على الصعيدين الوطني والمحلي وضاعفت الجهود المبذولة لجمع البيانات. وأعطى معظم المشاركين الأولوية لأنشطة بناء القدرات الإحصائية. وعززت إسبانيا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع الإحصائية. وجعلت عدة بلدان أخرى تطوير وتحسين الإحصاءات الجنسانية جزءاً من خطط التنمية أو أنشأت لجاناً ووحدات وزارية معنية بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تعاونت جمهورية تنزانيا المتحدة مع كيانات تابعة للأمم المتحدة وشركاء آخرين في التنمية على إضفاء الطابع المحلي على المؤشرات الجنسانية ومواءمتها مع الخطط الوطنية وأطر الرصد والتقييم القائمة.

١٥ - وشدد المشاركون على دور مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من منتجي البيانات في رصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تستخدم منغوليا والجمهورية الدومينيكية بوابات إلكترونية لرصد التقدم المحرز في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية رسداً شفافاً.

١٦ - وتُعدّ البلدان معايير ومنهجيات لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمزيد من الفعالية وتحسّنها. فقد اتخذت المكسيك خطوات لرفع مستوى الإحصاءات الجنسانية وتحسين نظام توطين البيانات. وبدأ بعض البلدان في تنفيذ مبادرات وطنية لوضع معرفّات البيانات المتعلقة بمؤشرات مختارة. وأبرزت إندونيسيا الحاجة إلى وضع مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة تقترن بتوجيهات تتعلق بالمفاهيم والتعاريف والمنهجية ومصادر البيانات وتصنيفها ووتيرة جمعها. أما المغرب فشدد على الأهمية البالغة التي تكتسبها البيانات المصنفة. وأشارت منغوليا وليبيريا إلى الثغرات التي تعترى البيانات المتعلقة بأعمال الرعاية والعمل المتزلي غير المدفوعة الأجر والعنف ضد المرأة، ولا سيما على الصعيد المحلي.

١٧ - ويعطي الكثير من البلدان الأولوية لتعزيز الأدلة. فقد أبلغت منغوليا وإندونيسيا، على سبيل المثال، عما تبدلانه من جهود لتقييم الثغرات في البيانات، وتحسين عملية جمع البيانات، وإجراء الدراسات الاستقصائية الأساسية بشأن المؤشرات التي لا توجد بيانات أساسية متعلقة بها، والإبلاغ عن المؤشرات الجنسانية، ووضع منهجيات جديدة تمشياً مع المعايير الدولية، والتعاون مع الشركاء في مجال البيانات في نظاميهما الإحصائيين الوطنيين.

١٨ - وأقر المشاركون بوجود ثغرات في التنفيذ وتحديات مستمرة تتعلق بالطلبات على البيانات الناشئة عن خطة التنمية الجديدة. واعتبر أكثر المشاركين أن الشراكات، ولا سيما تلك التي تقام مع منظمات المجتمع المدني، تكتسي أهمية بالغة في تعزيز جهود الرصد وتحسين اطلاع الجمهور على المعلومات من خلال تقديم تقارير منتظمة.

١٩ - واعترفت البلدان التي قدمت عروضاً بأن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي ما زالت متفاوتة. وأشارت البلدان إلى نقص تمثيل المرأة في مستويات صنع القرار، فأكدت التزامها بزيادة مشاركة المرأة. وعلى سبيل المثال، أفادت بلغاريا والمكسيك بأن المرأة تضطلع بدور مطرد في الحياة السياسية. أما بلغاريا فأبلغت عن زيادة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات الكبرى وفي عضوية المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان وإدارتها.

٢٠ - ونقّحت بعض البلدان قوانين الانتخابات الخاصة بها وأنشأت نظاماً للحصص المخصصة لكلا الجنسين من مرشحي الأحزاب السياسية لشغل مناصب في جميع مستويات مؤسسات الإدارة العامة والهيئات الحكومية المحلية، وفي مستويات صنع القرار في الشركات. وفي منغوليا، تُلزم جميع الوكالات الحكومية بتقديم تقارير سنوية عن تنفيذ نظام الحصص، كما شكلت البرلمانيات لجنة نسائية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢١ - وأكدت البلدان التزامهما بزيادة حضور المرأة في مناصب صنع القرار بوسائل تتجاوز إعمال نظام الحصص. ومن الخطوات المقبلة بالنسبة لبلدان مثل مالطة ومنغوليا تدريب المرأة على تولي المناصب القيادية، ووضع مؤشرات لاستخدامها في رصد مدى مراعاة سياسات الأحزاب السياسية وأنشطتها للمنظور الجنساني.

٢٢ - وتطلعاً إلى عام ٢٠٣٠، أُنفق على نطاق واسع على أن النهج التعاونية ستكون أكثر فعالية في إحراز التقدم في كفالة الحماية الاجتماعية للمرأة وحقوقها في مجال العمل وحقوقها الاقتصادية، وفي إحراز تقدم قابل للقياس في ما يتعلق بمشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار.